



ريق 27 أبريل 2011م

# رون للديمقراطية

دعت إلى انتخابات نيابية في موعدها وأشهرت تحالفاً لدعمها والرقابة عليها

لن نسمح بالانقلاب على المؤسسات الدستورية

المنظمات المدنية بتعز:



> أكدت منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز: إن جماهير الشعب اليمني ستكون بالمرصاد لأية محاولات لإعاقة أو عرقلة إجراء الانتخابات النيابية القادمة التي تعتبر استحقاقاً دستورياً وديمقراطياً ولن تسمح بأي انقلاب على مشروعية المؤسسات الدستورية المنتخبة من قبل الشعب. وأعربت عن دعمها وتأييدها لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها ورفض أية محاولات لإيصال البلاد إلى فراغ دستوري. ودعت جماهير الشعب إلى المضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد كونها حقاً دستورياً لا يمكن التفریط به.

وأهابت بمختلف القوى السياسية إلى مواصلة الحوار كوسيلة حضارية للوصول إلى كلمة سواء لاستكمال مسيرة بناء اليمن الجديد. ووثمنت المنظمات المدنية عالياً دعوة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمختلف القوى السياسية في الساحة إلى تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وحرصه الدائم لإجراء حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية الوطنية في سبيل الوصول إلى قرار جاد ومسئول يلبي طموحات وتطلعات أبناء الشعب جميعاً. في لقاء جمع منظمات المجتمع المدني بتعز، الأربعاء الماضي صدر عنه بيان إشهار تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الانتخابات القادمة والرقابة عليها.



نص البيان الصادر عن منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز:

تدرك منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز أهمية المرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن في ظل الاستعدادات الجماهيرية لانجاز الاستحقاق الديمقراطي يوم الـ ٢٧ من إبريل ٢٠١١م، وفي الوقت ذاته فإنها تَمنن عالياً دعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمختلف القوى السياسية في الساحة إلى تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وحرصه الدائم لإجراء حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية في سبيل الوصول إلى قرار جاد ومسئول يلبي طموحات وتطلعات أبناء الشعب جميعاً.

إن منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز لتعبر عن ارتياحها العميق للتعديلات التي تضمنها قانون الانتخابات والاستفتاء والتي استوعبت آراء كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة دون استثناء، بالإضافة إلى ملاحظات الاتحاد الأوروبي، وكان التصويت النهائي من قبل مجلس النواب على تلك التعديلات انتصاراً للمشروع الديمقراطي اليمني وتطوير المنظومة العمل السياسي وحداً فاصلاً أمام أي اتفاقات غير دستورية بين الأحزاب والتي تسعى بعضها للجوء إليها كوسيلة لتعطيل الحياة السياسية والانقلاب على النهج الديمقراطي وتحويل الاتفاقات الجانبية بين الأحزاب إلى بديل عن النصوص الدستورية وجعل الأحزاب بديلاً عن المؤسسات الدستورية.

ستتصدى لأية محاولات تهدف إعاقة إجراء الانتخابات النيابية

الشعب يمنح الشرعية لمن يحكمه عبر الانتخابات

نطالب باستكمال إقرار التعديلات الدستورية

إن منظمات المجتمع المدني في محافظة تعز تؤكد أن شعبنا العظيم هو صاحب الحق الأول والأخير في منح المشروعية لمن يحكمه عبر ممارسة حقوقه الدستورية في الانتخابات واختيار من يمثله في السلطة التشريعية، ونحن على ثقة بأن جماهير الشعب اليمني ستكون بالمرصاد لأية محاولات لإعاقة أو عرقلة إجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري وديمقراطي أو الانقلاب على مشروعية المؤسسات الدستورية المنتخبة من قبل الشعب، ونؤكد دعمنا في المضي قدماً نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ونرفض

## عودة بالبلد إلى الشمولية

المرأة تؤيد التعديلات

من جانبها أشارت الأخت عيبر الزوقري في كلمة المرأة بالمحافظة إلى أن المرأة اليمنية اليوم وبفضل الدعم المستمر الذي تتلقاه من فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام عززت من مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأصبحت رقماً لا يمكن تجاوزه في كافة شئون ومجالات الحياة.

وأكدت في هذا السياق أن المرأة اليمنية تؤكد المضي في إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المحدد وترفض رفضاً قاطعاً محاولات التعطيل التي تمارسها أحزاب

اللقاء المشترك، ولجئوها إلى افتعال الأزمات وتآزيم الحياة المجتمعية.

وباركت الزوقري باسم كل امرأة في محافظة تعز مصفوفة التعديلات الدستورية لاسيما فيما يتعلق فيها بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة وتخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة في البرلمان. وقالت إن هذا التعديل هو تأكيد على الدور الكبير الذي أصبحت تشكله المرأة اليمنية وتأكيداً أيضاً على الانتصار لخطاب المرأة المستمر في تعزيز شراكتها في الحياة السياسية. ودعت الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى سرعة مناقشة تلك التعديلات والعمل على جعلها واقعا معاشا.



حمود خالد الصوفي

> أعلن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في محافظة تعز رفضهم سعي أحزاب اللقاء المشترك لإجهاض المشروع الديمقراطي ومصادرة حق الشعب وفرض الوصاية على إرادته الحرة. وأكد بيان صادر عن المهرجان الجماهيري الحاشد الذي شهدته محافظة تعز الأربعاء، بالقول «: لا لتأجيل الانتخابات.. ولا لمصادرة حق الشعب الدستوري الانتخابي، ولا للوصول إلى السلطة بعيداً عن الانتخابات وصناديق الاقتراع». وأوضح أن أحزاب اللقاء المشترك بذلت جهوداً كبيرة لإعاقة تنفيذ الاستحقاق الانتخابي البرلماني في 27 أبريل 2009م وعملت على تأجيله إلى 27 إبريل 2011م وها هم اليوم يواصلون السير في طريق التآمر مجدداً لتأجيل الانتخابات وهم يعلمون أن ذلك يخالف الدستور والقانون ويشكل انقلاباً على الإرادة الشعبية والمسيرة الديمقراطية. وأشار البيان إلى أن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني ومعهم كل الجماهير عازمون على المضي قدماً في استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة. والعمل من أجل تعميق التجربة السياسية وتعزيز الممارسة الديمقراطية بكل شفافية ونزاهة ودعم وتأييد إجراء التعديلات الدستورية المعروضة أمام مجلس النواب من أجل توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتطوير النظام السياسي الديمقراطي التعددي.



«الميثاق» تنشر نص البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة تعز:

في بيان صادر عن المؤتمر وأحزاب التحالف بتعز:

## لا وصاية على إرادة الشعب.. ومعا نحو تحديد مستقبل الوطن المشرق

مزيلة التاريخ ورسوموا عناوين المستقبل تحت راية الوحدة والديمقراطية والتنمية والمشاركة الشعبية في الحكم قولاً وفعلًا وصنعوا الانتصارات الدائمة والمتجددة.. في هذا اليوم المشهود يعلن أبناء تعز رجالاً ونساءً للملا كلهم القوى ويكشفون زيف الادعاءات الباطلة التي تسعى لإجهاض المشروع الديمقراطي ومصادرة حق الشعب وفرض الوصاية على إرادته الحرة.. ومن تعز اليوم نقولها معا، لا لتأجيل الانتخابات.. لا لمصادرة حق الشعب الدستوري الانتخابي، لا للوصول إلى السلطة بعيداً عن الانتخابات وصناديق الاقتراع. إننا نؤكد أن الديمقراطية واستحقاقاتها الدستورية هي حق للشعب وليس للأحزاب، لأن الشعب هو الذي اختارنا وسبواصل مسيرتها وسيحافظ على نهجها القومي، ونحن اليوم معكم وإلى جانبكم وسنضي معاً صوب إننا ذاهبون معا إلى الانتخابات البرلمانية في ٢٧ إبريل ٢٠١١م الذي لا يمكن إسقاطه منذاكرة ولا يمكن لجميع الضلال والمرجفين ودعاة القوض والعنف والتخريب أن تعود بنا إلى الوراء.

يا أبناء تعز المخلصين: إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني ومعهم كل الجماهير عازمون على المضي قدماً في استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة.. وسنعمل من أجل تعميق التجربة السياسية وتعزيز الممارسة الديمقراطية بكل شفافية ونزاهة، ونؤكد دعمنا وتأييدنا لإجراء التعديلات الدستورية المعروضة أمام مجلس النواب من أجل توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتطوير النظام السياسي الديمقراطي التعددي، وسنواصل العمل من أجل مصالح الشعب ولن ننجر وراء تحقيق المصالح الضيقة، وسنبذل أقصى الجهود للنهوض بالوطن والحفاظ على أمنه واستقراره. ويأتي إجراء الانتخابات القادمة في موعدها المحدد كحق دستوري مكفول لأبناء الوطن جميعاً الذين ارتضوا الديمقراطية خياراً سلمياً للتبادل السلمي للسلطة.

إننا ذاهبون معا إلى الانتخابات البرلمانية في ٢٧ إبريل ٢٠١١م، ليقرر الشعب فيها مستقبل حياته السياسية دون وصاية من أحد. وصدق الله القائل: «ولئك الذين يعلمُ الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظّم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً» {النساء ٦٣} صدق الله العظيم.

صادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة تعز 2011/1/5م

الحمد لله رب العالمين القائل: (يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مُعْهِمٌ إِذْ يَخِفُّونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا) صدق الله العظيم.

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي حملت على كاهلها مسئولية حماية الوطن من الوقوع في المآثم التي تدعو إليها أحزاب اللقاء المشترك لافتعال الأزمات وجور الوطن إلى براثن التفرقة والتمزق والشتات، ولن نسمح للعابثين الذين يريدون الانقلاب على الثوابت الوطنية والديمقراطية أن يعيدوا الوطن إلى عصر الظلام والشمولية والاستبداد... فانتهم تعرفون من الذي يرفض الحوار ويضع العراقيل ويتباكى على الديمقراطية ويعمل على تخريب الثوابت الوطنية ويقود الوطن إلى الفراغ الدستوري.

وأنتم تدركون أن الوطن اليوم لم يعد يتحمل المزيد من الأباطيل التي ظلت تتبناها أحزاب اللقاء المشترك طيلة السنوات الماضية من خلال الانقلاب على كل الاتفاقات التي وقعت مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.. وبذل اللقاء المشترك جهوداً كبيرة لإعاقة تنفيذ الاستحقاق الانتخابي البرلماني في ٢٧ إبريل ٢٠٠٩م وعملت على تأجيله إلى ٢٧ إبريل ٢٠١١م وها هو اليوم يواصل السير في طريق التآمر ويطالب مجدداً بتأجيل الانتخابات. وهو يعلم أن ذلك يخالف الدستور والقانون ويشكل انقلاباً على الإرادة الشعبية والمسيرة الديمقراطية.

وقد استشعر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه خطورة هذا التآمر وأهدافه المريبة التي تسعى لإشغال الفتنة في الوطن من خلال الدعوة إلى الأعمال التخريبية وتآزيم الحياة السياسية وتعطيل لغة العقل.. ولأن شعبنا اليمني العظيم صنع الانتصارات والتحويلات الكبيرة فها هو اليوم يقف بالمرصاد لكل الأصوات النشاز وهو القادر على حماية مكتسباته الديمقراطية.. ونحن اليوم ويزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية نسير نحو الانتخابات البرلمانية التي ستجري في موعدها المحدد يوم ٢٧ إبريل ٢٠١١م وفي ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها من أعضاء السلطة القضائية لقطع الطريق أمام المشككين بالنهج الديمقراطي.

يا أبناء تعز الأحرار: في هذا اليوم العظيم ومن محافظة تعز الحدودية الديمقراطية التي كتبت على جبين الدهر تاريخ الوطن النابض بالحياة وبحروف مشرقة البهاء من خلال تضحيات أبنائها الذين رووا شجرة الثورة والجمهورية والوحدة بدمائهم الزكية ورموا كل مخلفات الماضي البائس في